



Reflections of the Financial Role of Government Banks on the Inflation Rate in the Iraqi Economy for the Period (2004-2023)*

Maryam Mahmoud Khalaf⁽¹⁾, Prof. Dr. Ahmed Wahib Hussein⁽²⁾

University of Fallujah - College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) cae.h2437@uofallujah.edu.iq (2) ahmed.whyeb@uofallujah.edu.iq

Key words:

Bank Credit, Inflation, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 04 Jan. 2025

Accepted | 26 Jan. 2025

Available online | 30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Maryam Mahmoud Khalaf
University of Fallujah

Abstract:

The aim of the research is to show the impact of government and private bank credit on the inflation rate for the period (2004-2023) in the Iraqi economy. The Johanson model and error correction vector were used. The research assumed that there is an inverse effect of government bank credit on the inflation rate, while private credit has a direct effect. Accordingly, the research reached a set of conclusions, perhaps the most important of which is proving the validity of the research hypothesis. Accordingly, the research recommended the necessity of developing a comprehensive plan by the Iraqi government to combat inflation and limit its negative effects on the economy, by controlling government spending, diversifying sources of income, and reducing dependence on oil.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

انعكاسات الدور التمويلي للمصارف الحكومية على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)*

أ.د. احمد وهيب حسين
جامعة الفلوجة – الإدارة والاقتصاد
ahmed.whyeb@uofallujah.edu.iq

الباحثة: مريم محمود خلف
جامعة الفلوجة – الإدارة والاقتصاد
cae.h2437@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر الائتمان المصرفي الحكومي والخاص على معدل التضخم للمدة (2004-2023) في الاقتصاد العراقي، وقد تم استخدام نموذج جوهانسن ومتجه تصحيح الخطأ، وقد افترض البحث بأن هناك تأثير عكسي للائتمان المصرفي الحكومي على معدل التضخم بينما الائتمان الخاص له تأثير طردي، وبناءً على ذلك فقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ولعل أهمها هو إثبات صحة فرضية البحث، وعليه أوصى البحث بضرورة وضع خطة شاملة من قبل الحكومة العراقية لمكافحة التضخم والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد، من خلال السيطرة على الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.
الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التضخم، العراق.

المقدمة:

تعد المصارف الحكومية ركيزة أساسية في البنية المالية والاقتصادية لأي دولة، إذ تمارس دوراً محورياً في تعزيز واستقرار النظام الاقتصادي ودعم الأهداف التنموية من خلال آليات تمويلية متنوعة، ويتمثل الدور التمويلي للمصارف الحكومية في تقديم الائتمان والخدمات المالية التي تدعم الاقتصاد الوطني، سواء عبر تمويل المشروعات الكبرى في البنية التحتية أو من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص بالإضافة الى ذلك، تسهم المصارف الحكومية في استقرار سوق المال والنقد من خلال قدرتها على التأثير في السيولة المتاحة في الاقتصاد المحلي، وفي السياق العراقي، يبرز الدور التمويلي للمصارف الحكومية كأداة رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الشاملة، إذ يعكس مدى قدرة الدولة على توجيه الموارد المالية نحو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تُعد هذه المصارف عاملاً مهماً في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، خاصة خلال مدد الأزمات الاقتصادية أو التباطؤ في النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقديم التمويل للمشروعات التي تستهدف القطاعات الحيوية كالبنية التحتية، التعليم، والصحة، إلى جانب ذلك فإن سياسات الفائدة والائتمان التي تتبناها المصارف الحكومية تؤثر بشكل مباشر في تحديد مستويات التضخم والأسعار في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تقييم الدور التمويلي الذي تمارسه المصارف الحكومية في العراق من خلال التأثير على معدل التضخم، ويمكن تمثيل مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الاتي:
الى أي مدى يساهم تمويل المصارف الحكومية في تقليل حدة التضخم في الاقتصاد العراقي.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من خلال بيان الدور المهم والفعال الذي تقوم به المصارف الحكومية من خلال دورها التمويلي المتمثل (بالانتماء المصرفي) في التأثير على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لا سيما فيما يتعلق بمعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيتين:

- 1- وجود تأثير عكسي للانتماء المصرفي الحكومي على معدل التضخم.
- 2- وجود تأثير طردي للانتماء المصرفي الخاص على معدل التضخم.

هدف البحث:

قياس وتحليل تأثير الانتماء المصرفي الحكومي والخاص على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج جوهانسن ومتجه تصحيح الخطأ للمدة 2004-2023.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالمدخل النظري، وعلى الأسلوب الكمي لاختبار الفرضية فيما يتعلق بحالة الدراسة (العراق).

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: (2004-2023).
- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

هيكلية البحث:

قُسم البحث إلى ثلاث مطالب من أجل بلوغ الهدف التي يسعى اليه البحث وتضمن المطلوب الأول الإطار المفاهيمي للدور التمويلي للمصارف الحكومية والتضخم الاقتصادي بينما تضمن المطلوب الثاني تحليل الدور التمويلي للمصارف الحكومية والتضخم الاقتصادي أما المطلوب الثالث فقد تضمن قياس العلاقة بين التمويل المصرفي والتضخم.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدور التمويلي للمصارف الحكومية والتضخم الاقتصادي

أولاً: الإطار المفاهيمي للدور التمويلي للمصارف الحكومية

1-1-1 مفهوم التمويل: Financing Concept

يعد التمويل المتمثل (بالانتماء المصرفي) أحد الأنشطة الأساسية في مختلف المجالات الاقتصادية، ولا يمكن للأفراد أو المنظمات أو الدول العمل بدون المال، وتحتاج المنظمات مثل الشركات والمصارف، إلى التمويل لتغطية احتياجاتها وتمويل استثماراتها. (الجميل، 2002: 12-13) يعرف بأنه مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى توفير الأموال اللازمة للسداد، بغرض تزويد القطاعات الاقتصادية بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وسداد التزاماتها المالية. (العاني، 2013: 50) ويؤدي الانتماء المصرفي دوراً كبيراً في تنمية القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم الحجم الكبير لعمليات الانتماء التي تمنحها المصارف لكافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويساهم في زيادة رأس المال المحلي وتنفيذ المشاريع والخدمات الإنتاجية من خلال عمليات التمويل المصرفي (Maitah & others, 2012: 114) وعليه يمكن القول بأن

التمويل هو امداد القطاعات الاقتصادية بالأموال اللازمة من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين وبالمقابل تقوم تلك القطاعات بسداد ما عليها من التزامات خلال مدة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

2-1-1 أنواع التمويل: Types of financing

يمكن تقسيم التمويل إلى عدة أنواع وفقاً لعدد من المعايير التالية:

- 1- من حيث المدة الزمنية وينقسم إلى:
 - ✚ التمويل قصير الأجل: ويقصد بها الأموال التي لا تزيد مدة استحقاقها عن سنة واحدة، مثل المبالغ النقدية المخصصة لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات، ويتم دفعها من عائدات دورة الإنتاج نفسها. (مفلح، 2009: 395)
 - ✚ التمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدتها من (2-5) سنوات وتخصص عادة لتمويل المشتريات والمعدات والآلات بهدف الربحية. (يوسف، 2012: 211)
 - ✚ التمويل طويل الأجل: هو التمويل الممنوح للمؤسسات ويمتد على مدى أكثر من سبعة سنوات، إذ يوجه لتمويل عمليات الاستثمار طويلة الأجل، باعتبار أن أنشطة الاستثمار، أي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لمدد طويلة بهدف الحصول على العقارات أو الأراضي أو المباني أو غيرها. (الزبيدي، 2001: 80)
- 2- من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله وينقسم إلى (مراحي، 2017: 35):
 - ✚ تمويل الاستهلاك: وهو أول أنواع التمويل المعروفة ويستخدم للحصول على سلع استهلاكية شخصية، أو لدفع نفقات مفاجئة لا يستطيع دخل المقترض الحالي تغطيتها. وأهم أنواعه هو الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد في كثير من الأحيان لتمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات، حيث يتحدد هذا الائتمان في كثير من الأحيان في شكل بيع بالتقسيط.
 - ✚ تمويل الاستثمار: هي مجموعة من الأموال التي تمنحها المصارف العاملة في إطار الاقتصاد الوطني لمؤسسات الاستثمار بغرض استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة وبالتالي حصول المؤسسات على فرص ربح أكبر.

3-1-1 مفهوم المصارف: Banking Concept

يعرف المصرف بأنه المكان الذي يلتقي فيه العرض من النقود مع الطلب عليها، إذ يتم جمع النقود على شكل ودائع في المصارف، ويأخذ شكل أقساط تأمين في شركات التأمين، ويأخذ شكل ادخار في صناديق الادخار البريدية. (العصار والحلبي، 2010: 67) ويعرف أيضاً بأنه الوسيط المالي الذي يقبل الودائع التي تدفع لمدد محددة والذي يقوم بعمليات التمويل الداخلي والخارجي على حد سواء لتحقيق أهداف التنمية ودعم الاقتصاد الوطني ويقوم بعمليات الاستثمار المالي والادخار ويساهم في إقامة المشاريع وما يتطلبه ذلك من عمليات مصرفية ومالية وفق الشروط التي يقرها البنك المركزي. (الاعرج، 2013: 61) وعليه يمكن القول بأن المصارف ما هي إلا مؤسسات مالية يتم ايداع الأموال فيها من قبل المودعين ومن ثم يتم اعطاؤها كقروض من أجل القيام بالاستثمارات المختلفة وتخضع تلك المصارف في عملها للأنظمة والقوانين الصادرة من الجهات الرسمية.

4-1-1 وظائف المصارف الحكومية: Government Banking Jobs

1. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية لنجاح السياسات الاقتصادية في الدول من خلال جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الإنتاجية في الدول المستقبلية ونقل التقنية، وهو ما ينعكس على زيادة حجم التدفقات المالية، والتي بدورها تعتمد على مدى تطور القطاع المصرفي والذي يلعب دور الوسيط في توجيه الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك فإن عدم تطور القطاع المصرفي يحد من قدرة الاقتصاد على الاستفادة من تداعيات الاستثمار الأجنبي والتدفقات المحتملة إلى الاقتصاد. (Laura, et al., 2010: 243-244)

2. الوسيط المالي: يعمل القطاع المصرفي كوسيط مالي من خلال توجيه الأموال من وحدات الفائض في الاقتصاد إلى وحدات العجز المتمثلة في الشركات والحكومات التي تحتاج إلى أموال لتمويل استثماراتها ونفقاتها. ويعمل القطاع المصرفي على توفير أوعية ادخارية تتناسب مع تفضيلات المدخرين. وبالإضافة إلى قبول الودائع، يعمل القطاع المصرفي أيضاً على استخدام تدابير تحفيزية إيجابية تتمثل في جذب الودائع من خلال تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والمؤسسات على الادخار. وبعد جمع المدخرات من الوحدات الاقتصادية يتم تحويلها إلى الوحدات الاقتصادية بغرض الاستثمار مقابل أسعار فائدة محددة تختلف وفقاً لحجم ومدة كل قرض. (Rose,2008:89).

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتضخم الاقتصادي

1-2-1 مفهوم التضخم الاقتصادي: The concept of economic inflation

يعرف التضخم بأنه هو كل زيادة في تداول النقود تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال على إجمالي العرض من السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. (عناية، 2000:52) ويرى جوهنسون أن التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار، مما يعني أن هناك انخفاضاً في القوة الشرائية. والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار هو أن غالبية السلع والخدمات أو متوسط الأسعار في الاقتصاد أعلى من معدلاتها السابقة، بما في ذلك تكاليف عوامل الإنتاج. (الربيعي، 2013:11) وعليه يمكن القول بأن التضخم ما هو إلا ظاهرة تتعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع والخدمات في السوق.

2-2-1 أنواع التضخم الاقتصادي : Types of economic inflation

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المختلفة وكما يلي:

➤ التضخم الزاحف (التدريجي) Creeping inflation: يكون ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم بطيئاً، في حدود 2% أو 3% سنوياً تكون الزيادة دائمة ومنتظمة وتدرجية على المدى الطويل، وتحدث دفعة واحدة على مدى المدة القصيرة (ميهوب وبركان، 2017: 491)

➤ التضخم الجامح (المفرط) Hyper inflation: هو أشد أنواع التضخم وأكثرها ضرراً على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بسرعة خلال مدة قصيرة. (العامري، 2014:30) ويصاحب هذا النوع انخفاض حاد في قيمة النقود، مع زيادة سرعة تداولها، ويصعب على السلطات النقدية والمالية مراقبة هذا الارتفاع، ويفقد المال قدرته الشرائية ووظيفته كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى المسارعة للتخلص منه واستبداله بقطاعات أخرى غير إنتاجية. مثل العقارات، شراء السيارات أو الأسهم والسندات (العبادي واخرون، 2000:135).

➤ التضخم المقيد (المكبوت) Restrained inflation: هو النوع الذي تميل فيه الأسعار إلى الارتفاع، في ظل وجود قيود حكومية مباشرة موضوعة للسيطرة على الأسعار. (الخطيب ودياب، 2015: 258) وينشأ هذا النوع نتيجة لتزايد حجم الأموال لدى الأفراد والأسر، مع استعدادهم لإنفاقها، ولكن الفرصة غير متاحة، بسبب عدم توافر السلع والخدمات بالكميات والنوعية المناسبة، وذلك بسبب التحكم في الأسعار بقرارات إدارية مقتنة، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج هذه السلع بسبب أرباحهم المحدودة (الحوارني وحساني، 2014:235).

➤ التضخم الطليق Free inflation: وهذا التضخم هو عكس التضخم الكامن أو المكبوت، إذ في هذا النوع من التضخم لا تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، فيترك حراً، فتظهر نتيجته مع ارتفاع الأسعار شيئاً فشيئاً ويتميز هذا التضخم بارتفاع صارخ في الأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات وبالتالي فإن مطالبية العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، تدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم

لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية (رجب، 2010: 12).

المطلب الثاني: تحليل الدور التمويلي للمصارف الحكومية والتضخم الاقتصادي

أولاً: تحليل الدور التمويلي للمصارف الحكومية

تحليل الائتمان النقدي المباشر بحسب الجهة المقترضة

في هذا الإطار سوف يتم استعراض الائتمان النقدي الممنوح لثلاثة قطاعات:

- الممنوح إلى الحكومة المركزية.
- الممنوح إلى المؤسسات العامة.
- الممنوح إلى القطاع الخاص.

ويمكن تحليل ذلك من خلال الجدول (1) للمدة (2004-2023)، حيث يلاحظ بأن القطاع الخاص استحوذ على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي المباشر الممنوح إليه مقارنةً بـ (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) خلال المدة ذاتها، باستثناء 2015 و2016 الذي كان الائتمان النقدي لصالح القطاع العام.

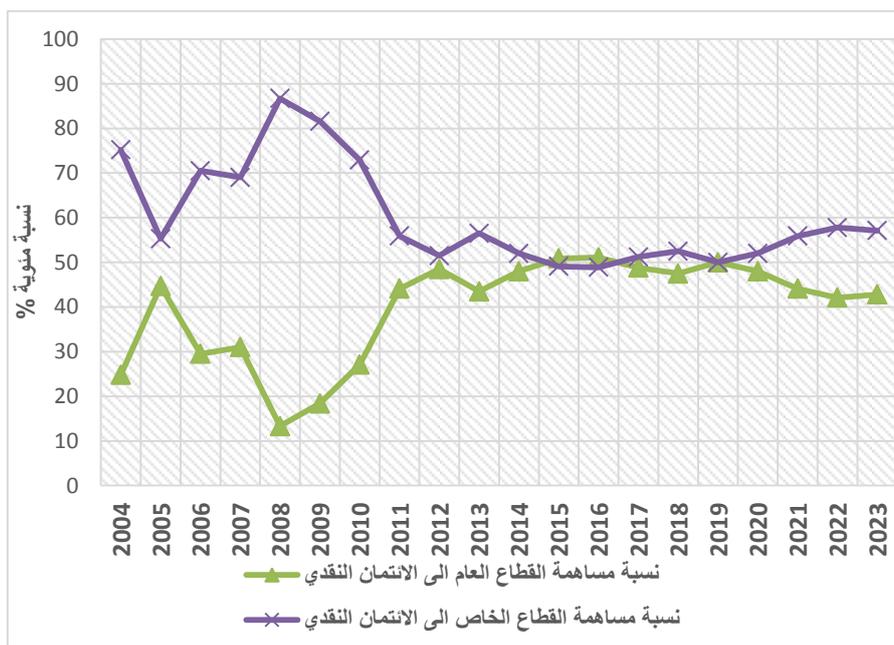
وفي الأعوام من 2004 إلى 2012، كان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص هو النسبة الأكبر من حيث المساهمة، إذ بلغت نسبة مساهمته إلى الائتمان النقدي في عامي 2008 و2009 (86.7%) و(81.6%) على التوالي وهي أعلى نسبة سجلت في هذين العامين خلال مدة البحث، ثم يليها المؤسسات العامة أو ما تدعى بالمشاريع العامة التي كانت نسبة الائتمان النقدي الممنوح إليها في الأعوام من 2004 إلى 2009 بنحو (23%) و(11.4%) على التوالي، في حين إن الحكومة المركزية أخذت نصيب أقل من الائتمان النقدي الممنوح إليها للأعوام نفسها، حيث بلغت نسبة مساهمتها (1.8%) و(7%) على التوالي، ولذلك بما أن الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع الخاص أكبر بالمقارنة مع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة وعلى وفق الأعوام من (2004 إلى 2023)، فإن هذا مؤشر جيد يدل على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام على القطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي. أما في الأعوام من 2013 إلى 2023 بات نصيب القطاع الخاص ينحسر تدريجياً من الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف التجارية، ولاسيما في العامين المستثنين 2015 و2016، الذي بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذين العامين (49.1%) و(48.9%) على التوالي، وذلك نتيجةً لانخفاض عرض الائتمان النقدي للقطاع الخاص بسبب ضعف الاستقرار الأمني الذي يمر به العراق وانخفاض الإيرادات النفطية الناجمة من انخفاض أسعار النفط. وبما إن ذلك الانحسار في القطاع الخاص بدأ يذهب لصالح الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاع العام، فإن هذا يعني أن الأخير بدأ يضيق القطاع الخاص في الحصول على الائتمان النقدي، وبلغت نسبة مساهمة القطاع العام (50.9%) و(51.1%) على التوالي لعامي 2015 و2016، وذلك بسبب زيادة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية (الحكومية) إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، علماً إن المصارف الخاصة لا تمنح ائتمناً للحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وبكلام آخر، أن القطاع العام يمول من المصارف الحكومية حصراً.

الجدول (1): نسب الائتمان النقدي حسب القطاعات للمدة (2004-2023)

نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان النقدي %	نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للقطاع العام الى اجمالي الائتمان النقدي %	نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للمؤسسات العامه الى اجمالي الائتمان النقدي %	نسبة مساهمة الائتمان الممنوح للحكومة المركزية الى اجمالي الائتمان النقدي %	السنوات
4	1+2=3	2	1	
75.2	24.8	23	1.8	2004
55.3	44.7	36.7	8	2005
70.5	29.5	28.5	1	2006
69	31	30.5	0.5	2007
86.7	13.3	12.5	0.8	2008
81.6	18.4	11.4	7	2009
72.9	27.1	7.5	19.6	2010
55.9	44.1	8	36.1	2011
51.5	48.5	21.5	27	2012
56.5	43.5	22.1	21.4	2013
52	48	23.5	24.5	2014
49.1	50.9	21.3	29.6	2015
48.9	51.1	19.9	31.2	2016
51.2	48.8	19	29.8	2017
52.5	47.5	7	40.5	2018
50	50	6.4	43.6	2019
52	48	5.4	42.6	2020
55.9	44.1	7.9	36.2	2021
57.8	42.1	5.9	36.2	2022
57.1	42.8	3.2	39.6	2023
60.0	39.9	16.1	23.8	متوسط النسبة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات (2004-2023).

وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن توضيح نسب مساهمة القطاع العام والخاص إلى الائتمان النقدي بالشكل البياني (1) في أدناه.



الشكل (1): نسب القطاعين الخاص والعام الى الائتمان النقدي للمدة (2004-2023)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1).

تحليل الائتمان التعهدي حسب الجهة المقترضة:

في هذه الفقرة سوف يتم تحليل الائتمان التعهدي غير المباشر الممنوح للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص). ويمكن تحليل ذلك من خلال الجدول (2) للمدة (2009-2023)*، حيث يلاحظ بأن الحكومة المركزية كانت نسبتها إلى الائتمان التعهدي (53.9%) في عام 2009 ثم انخفضت بالتدريج ووصلت إلى (17.9%) في عام 2023، هذا الانخفاض التدريجي بدأ يزداد لصالح المؤسسات العامة، إذ بلغت نسبة مساهمة الأخير إلى الائتمان التعهدي (18.5%) في عام 2009 ثم بدأت ترتفع تدريجياً ووصلت إلى (44.8%) في عام 2023.

ويتبين مما سبق بأن هنالك علاقة عكسية بين الائتمان التعهدي الممنوح إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، وفيما يخص القطاع الخاص فإن نسبة مساهمته قد ارتفعت إلى الائتمان التعهدي ولكن بشكل ليس كبير من (27.6%) إلى (37.1%) للمدة ذاتها. وفيما يخص الأعوام من 2009 إلى 2017، كان الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية أكبر من الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة للأعوام ذاتها، حيث بلغت نسبة مساهمة الحكومة المركزية إلى الائتمان التعهدي وعلى وفق هذه الأعوام من (53.9%) إلى (18.5%) على التوالي، في حين كانت نسبة مساهمة المؤسسات العامة من (18.5%) إلى (45%)، بينما من العام 2018 إلى العام 2023 كانت نسبة مساهمة المؤسسات العامة أكبر من نسبة مساهمة الحكومة المركزية إلى الائتمان التعهدي. ولذلك استناداً لما تقدم يمكن القول إلى أن نسبة مساهمة القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) كانت أكبر من نسبة

* لا تتوفر بيانات الائتمان التعهدي للسنوات (2004-2008) بحسب الموقع الاحصائي الرسمي للبنك المركزي العراقي.

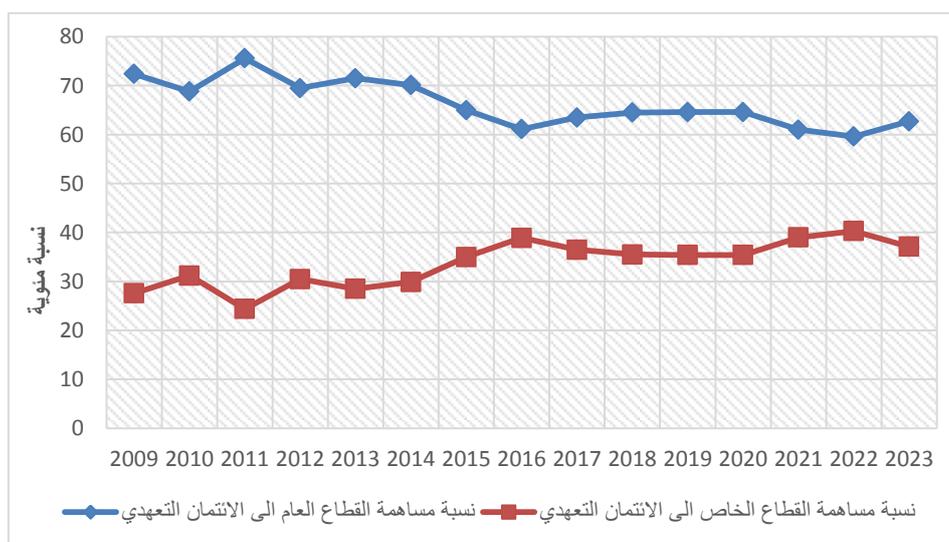
مساهمة القطاع الخاص إلى الائتمان التعهدي للمدة (2009-2023)، وهو ما يدل على أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على الائتمان التعهدي من المصارف التجارية.

الجدول (2): نسب الائتمان التعهدي حسب القطاعات للمدة (2009-2023)

نسبة مساهمة القطاع الخاص الى الائتمان التعهدي %	نسبة مساهمة القطاع العام الى الائتمان التعهدي %	نسبة مساهمة المؤسسات العامة الى الائتمان التعهدي %	نسبة مساهمة الحكومة المركزية الى الائتمان التعهدي %	السنوات
4	1+2=3	2	1	
27.6	72.4	18.5	53.9	2009
31.2	68.8	21.5	47.3	2010
24.4	75.6	24.1	51.5	2011
30.5	69.5	27.1	42.4	2012
28.5	71.5	28.5	43	2013
29.9	70.1	27.6	42.5	2014
35	65	26.8	38.2	2015
38.9	61.1	24	37.1	2016
36.5	63.5	45	18.5	2017
35.5	64.5	47.1	17.4	2018
35.4	64.6	47.8	16.8	2019
35.4	64.6	46.1	18.5	2020
39	61	42.4	18.6	2021
40.3	59.6	42.8	16.7	2022
37.1	62.7	44.8	17.9	2023
33.6	66.3	34.2	32.0	متوسط النسبة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات (2009-2023).

وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن توضيح نسب مساهمة القطاع العام والخاص إلى الائتمان التعهدي بالشكل البياني (2) في أدناه.



الشكل (2): نسب القطاعين الخاص والعام الى الائتمان التعهدي للمدة (2009-2023)
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (2).

ثانياً: تحليل معدل التضخم

يعد التضخم من المشاكل المهمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب الاضطرابات التي تواجه العراق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أدت الى عدم انتظام عمل السوق المحلي بالإضافة الى ان هناك عوامل عدة قد ساعدت على تنامي معدلات التضخم في العراق، نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة الى أزمات السكن ومن ثم ارتفاع كلفة أسعار الدور المستأجرة وزيادة كلفة المواد الغذائية وغيرها من العوامل خلال الاعوام (2004-2023)، كل ذلك قد أدى الى ارتفاع مستوى الاسعار القياسية ومعدلات التضخم، وكذلك زيادة حجم النفقات العامة الى مستويات قياسية ونتيجة لما تقدم فإن الرقم القياسي للأسعار ارتفع الى 36.4% في العام 2004 ثم الى 100% في العام 2007، كما أن معدل التضخم فقد ارتفع ايضاً من 27% في العام 2004 الى 30.8% في العام 2007، وقد ظل الرقم القياسي للأسعار بالارتفاع من العام 2008 بنسبة 112.7% لترتفع هذه النسبة الى 145.9% في العام 2014، وبالرغم من تعرض الاقتصاد العراقي الى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أما معدل التضخم قد انخفض منذ العام 2008 متأثراً بالأزمة المالية العالمية الأولى التي تأثر بها العراق بشكل كبير، ومن ثم فقد انخفض الى (12.6%) في العام 2008 ثم تراجع الى (8.5%) في العام 2009، نتيجة الظروف الخارجية المحيطة وفقدان الثقة في الاقتصاد وتراجع النشاط التجاري بشكل كبير بسبب الأزمة المالية، أما بالنسبة للعام 2010 فقد تدخل البنك المركزي العراقي واتباع سياسة نقدية تعزز الثقة بالعملة العراقية وتدفع الى التعامل والمبادلات التجارية ومن ثم فقد ارتفع معدل التضخم الى 2.4% في العام نفسه ثم ارتفع الى 5.6% في العام 2011، اما بالنسبة للرقم القياسي للأسعار فقد ظل بالارتفاع المستمر على الرغم من تلك الأزمات الاقتصادية بسبب ارتفاع التكاليف والضرائب والكمارك والفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة على التجارة وغيرها من العوامل الأخرى التي أسهمت في استمرار الرقم القياسي للأسعار بالارتفاع، ولذلك فقد ارتفع بشكل كبير من 145.9% في العام 2014، الى 149.2% في العام 2019، في حين أن معدل التضخم قد اتسم بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ويسيطر البنك المركزي العراقي عليه بشكل كبير من خلال التحكم بنوع السياسة النقدية المناسبة له، حيث نجد بأنه قد تغير من 5.6% في العام 2011 الى 1.4% في العام 2015، ومن ثم

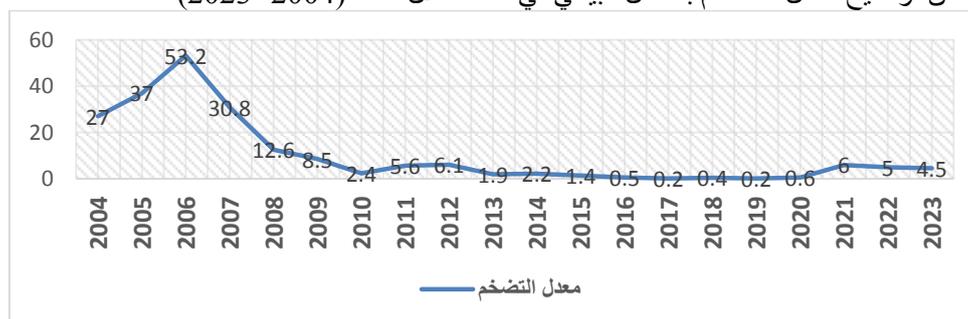
قد انخفض الى (0.2%) في العام 2019 نتيجة جائحة كورونا ومن ثم وصوله الى 0.6% في العام 2020 وانخفض الرقم القياسي للأسعار الى 105.1% في العام نفسه، ولكنه قد عاود بالارتفاع الى (6.0%) في العام 2021، وذلك بسبب تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية العام 2020 بقصد تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومن ثم زيادة معدلات التضخم، وفي العام 2023 تراجع معدل التضخم الى (4.5%) بسبب زيادة اسعار النفط وتعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا. ويوضح الجدول (3) الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2023.

الجدول (3): الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم للمدة (2004-2023)

السنوات	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	12.6
2009	122.1	8.5
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	148.5	0.5
2017	148.7	0.2
2018	149.3	0.4
2019	149.2	0.2
2020	105.1	0.6
2021	111.5	6.0
2022	117.0	5.0
2023	122.2	4.5
متوسط النسبة		10.3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشر الاسعار، نشرات احصائية للسنوات (2004-2023).

ويمكن توضيح معدل التضخم بالشكل البياني في أدناه خلال المدة (2004-2023).



الشكل (3): معدل التضخم للمدة 2004-2023

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3).

المطلب الثالث: قياس العلاقة بين التمويل المصرفي والتضخم

أولاً: الإطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم

تحليل التكامل المشترك Co Integration Analysis

يستخدم أسلوب التكامل المشترك لاختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية لمعرفة التوازن في الأجل الطويل إذ تقتضي النظرية الاقتصادية في الغالب بعدم تباعد بعض المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض بشكل كبير خاصة في الأجل الطويل (ابكر وشرف الدين، 2013 : 34). مع إمكانية أن يختل هذا التوازن في الأجل القصير ويصحح هذا الاختلال في التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل. ويقدم تحليل التكامل المشترك دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال الصياغة الصحيحة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من منظور احصائي، وانبثقت فكرة التكامل المشترك لمعالجة ما يطلق عليه بالانحدار الزائف للسلاسل الزمنية (مهوس، 2015 : 112) ومن الاختبارات المستخدمة لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي:

1. اختبار انجل وجرانجر Engle - Granger Test

قدم كلاً من انجل وجرانجر (Engle and Granger, 1987)، دراسة مشتركة عام 1987 ومنهجية جديدة لاختبار التكامل المشترك، إذ يقتصر هذا الاختبار على متغيرين فحسب، هذا الاختبار يعتمد على خطوات عدة أهمها: (Engle and Granger, 1987 : 251)

1- اختبار ما إذا كان المتغيرين متكاملين من الدرجة نفسها مثل $I(0)$ أو $I(1)$ $I(n)$ ، ويتم ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة Unit Root Test، فإذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة من الرتبة نفسها نقوم بتقدير معالم العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ومن خلال المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + u_t \dots \dots \dots (1 - 3)$$

وان هذه المعادلة تمثل تقديرات مشتقة لمتجه التكامل المشترك، وسيتم تقديرها للحصول على البواقي.

2- تحسب البواقي (U_t) وفق المعادلة الآتية:

$$U_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t \dots \dots \dots (2 - 3)$$

وهذه البواقي تقيس مدى انحراف العلاقة المقدره في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل، ووفقاً لهذا المنطق فإن النظام يكون في وضع توازن عندما تكون ($u_t=0$) وفي حالة عدم توازن عندما تكون ($u_t \neq 0$)، ويتم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة (Engle and Granger 1987) ذات المرحلتين بتقدير المعادلة التاليه والتي تسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك (CO_ Integration Regression)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$Y_t = \alpha + bX_t + u_t \dots \dots \dots (3 - 3)$$

3- بعد احتساب البواقي نقوم باختبار سكون البواقي وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta \hat{u}_t = b_0 + b_1 \hat{u}_{t-1} + \Delta \hat{u}_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (4 - 3)$$

وبعد تحديد قيمة (t) المحسوبة نقارنها بالقيمة الحرجة لها من جداول اعدھا انجل وجرانجر فاذا كانت قيمة (t) المحسوبة لمعامل (u_{t-1}) اكبر من القيمة الحرجة لـ (t) الجدولية نرفض فرضية العدم، وتكون السلسلة (u_t) ساكنة وان بيانات كل من سلسلتي (X_t, Y_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك اي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، وان الانحدار المقدر لا يكون زائفا والعكس صحيح (العبدلي، 2007 : 22).

2. اختبار جوهانسن _ جسيليوس :Johansen _ Juselius Test

هذا الاختبار طور من قبل (Johansen _ Juselius 1990) ليتمكن من تلافي عيوب اختبار انجل وجرانجر Granger - Engle ذي المرحلتين, اذ انه يتلائم مع العينات الصغيرة فضلاً عن انه يناسب العلاقة التي تحتوي على اكثر من متغيرين, والاهم من ذلك انه يحدد ما اذا كان هناك اكثر من متجه للتكامل المشترك, وينطوي على تقدير نموذج الانحدار الذاتي باستخدام دالة الامكان الاعظم Maximum Likelihood Function ويمكن تحديد وجود التكامل المشترك من خلال رتبة مصفوفة التباين والتباين المشترك (π) وكما يأتي: (عاشور, 2013 : 104).

- اذا كانت رتبة المصفوفة (π) تساوي واحد صحيح ($\text{Rank } \pi=1$) فانه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك.
- اذا كانت رتبة المصفوفة (π) هي ($\text{Rank } \pi=0$) فان المتغيرات غير متكاملة فيما بينها , اي ان المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة .
- اما اذا كانت المصفوفة (π) ذات رتبة كاملة (full Rank) فان جميع المتغيرات ساكنة وليس لها جذر وحدة .

وهناك عدة حالات تكون فيها رتبة المصفوفة ($1 < \text{Rank } \pi < n$) هنا يوجد عدة متجهات للتكامل المشترك, اذ ان (π): مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء العشوائية التي تسمح بحساب القيم الذاتية.

ثانياً: تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي والتضخم
 1- تقدير معايير مدد الابطاء:

الجدول (4): تقدير معادلة معدل التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: Y3 X1 X2
 Exogenous variables:
 Date: 09/11/24 Time: 10:10
 Sample: 2004Q1 2023Q4
 Included observations: 76

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-420.4493	NA	16.24505	11.30130	11.57730	11.41160
2	-341.1713	146.0383*	2.558021*	9.451877*	10.00389*	9.672490*
3	-337.6188	6.263705	2.959291	9.595231	10.42325	9.926150
4	-336.0926	2.570386	3.619271	9.791911	10.89594	10.23314

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

تظهر نتائج الجدول (4) ان افضل مدة ابطاء للعلاقة بين الائتمان المصرفي ومعدل التضخم السنوي هي مدتي ابطاء لان المعايير اعلاه حققت اقل قيمة عند هذه المدة.

2- اختبار جوهانسن لمعادلة التضخم

الجدول (5): نتائج اختبار جوهانسون لمعادلة معدل التضخم

Date: 09/11/24 Time: 10:12
 Sample (adjusted): 2004Q4 2023Q4
 Included observations: 77 after adjustments
 Trend assumption: Quadratic deterministic trend
 Series: Y3 X1 X2
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.305603	46.20503	35.01090	0.0022
At most 1	0.160086	18.12223	18.39771	0.0546
At most 2 *	0.059080	4.689100	3.841466	0.0303

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.305603	28.08281	24.25202	0.0148
At most 1	0.160086	13.43313	17.14769	0.1604
At most 2 *	0.059080	4.689100	3.841466	0.0303

يظهر الجدول اعلاه وجود على الاقل معادلة واحدة للتكامل المشترك بين الائتمان المصرفي ومعدل التضخم السنوي في العراق خلال مدة البحث، وحسب اختبار الاثر واختبار القيمة العظمى، ما يعني وجود تكامل مشترك وتوازن طويل الاجل بين الائتمان المصرفي ومعدل التضخم السنوي.

3- تقدير متجه تصحيح الخطأ VECM

جدول (6) تقدير متجه تصحيح الخطأ لمعادلة معدل التضخم

Vector Error Correction Estimates
 Date: 09/11/24 Time: 10:11
 Sample (adjusted): 2004Q4 2023Q4
 Included observations: 77 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
Y3(-1)	1.000000
X1(-1)	20.18248 (3.86879) [5.21674]

X2(-1)	-63.81722 (12.4871) [-5.11067]		
@TREND(04Q1)	11.72125		
C	-91.74506		
<hr/>			
Error Correction:	D(Y3)	D(X1)	D(X2)
<hr/>			
CointEq1	-0.010294 (0.00595) [-1.73124]	-0.026830 (0.00721) [-3.72233]	-0.002467 (0.00162) [-1.52205]
D(Y3(-1))	0.557077 (0.11956) [4.65951]	-0.046993 (0.14493) [-0.32424]	-0.008174 (0.03259) [-0.25082]
D(Y3(-2))	0.122662 (0.11915) [1.02949]	0.006108 (0.14444) [0.04229]	-0.005621 (0.03248) [-0.17306]
D(X1(-1))	0.028711 (0.18266) [0.15718]	0.405467 (0.22143) [1.83110]	-0.019576 (0.04979) [-0.39318]
D(X1(-2))	0.153836 (0.19824) [0.77601]	0.373199 (0.24032) [1.55296]	0.030312 (0.05404) [0.56095]
D(X2(-1))	0.017267 (0.85967) [0.02009]	1.129707 (1.04212) [1.08405]	0.776341 (0.23433) [3.31308]
D(X2(-2))	-0.322563 (0.86305) [-0.37375]	-0.490225 (1.04622) [-0.46857]	0.082217 (0.23525) [0.34949]
C	-0.475522 (0.52463) [-0.90640]	0.036262 (0.63597) [0.05702]	0.087789 (0.14300) [0.61391]
@TREND(04Q1)	0.007858 (0.01057) [0.74349]	-0.003624 (0.01281) [-0.28286]	-0.000478 (0.00288) [-0.16590]

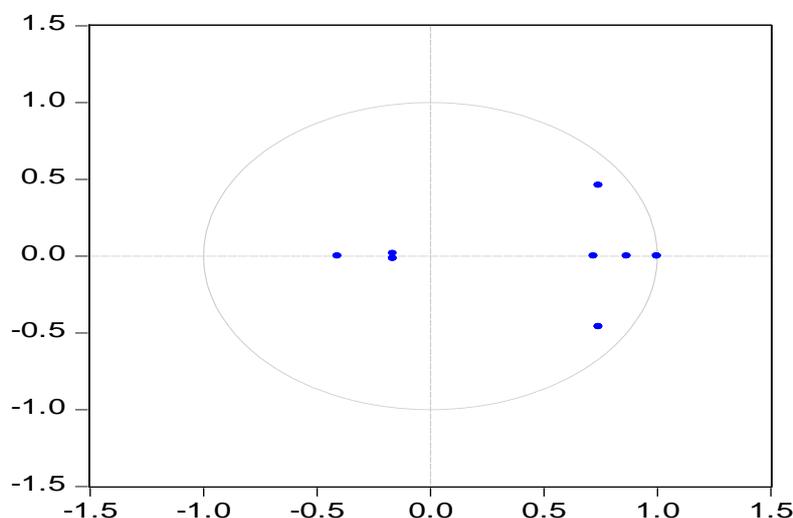
نُظهر نتائج الاجل الطويل وجود تأثير سلبي للائتمان المصرفي الحكومي على معدل التضخم في الاجل الطويل، اذ ان زيادة الائتمان الحكومي بمقدار وحدة واحدة يساهم الى تخفيض معدل

التضخم السنوي بمقدار (20.182) وحدة ، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5% وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية ، كما تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين الائتمان الخاص ومعدل التضخم ، اي ان زيادة الائتمان الخاص بمقدار وحدة واحدة يقود الى زيادة معدل التضخم السنوي بمقدار (63.817) وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية ويبرر من خلال ضعف الثقة بالجهاز المصرفي وضعف الائتمان الخاص والإبقاء على كميات كبيرة من النقود في السوق مما ساعد على ارتفاع معدلات التضخم، كما بينت النتائج ان معلمة تصحيح الخطأ $CointEq1$ سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يؤكد وجود توازن طويل الاجل بين الائتمان المصرفي ومعدل التضخم السنوي، اذ بلغت (10-0.0)، وبما ان القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ($CointEq1$) قريبة من الصفر، أي صغيرة نسبياً، مما يعني ان التوازن يكون بطيئاً وتحتاج لبعده زمني أطول.

4- اختبار الجذور الكامنة لمعادلة معدل التضخم:

شكل (4) اختبار الجذور الكامنة لمعادلة معدل التضخم

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



يظهر اختبار الجذور الكامنة لمعادلة معدل التضخم السنوي ان كل الجذور اقل من الواحد الصحيح وضمن دائرة الوحدة مما يعني استقراره نموذج معادلة معدل التضخم السنوي وفق منهجية VECM.

5- اختبار الارتباط الذاتي لمعادلة التضخم

الجدول (7): نتائج اختبار LM لمعادلة معدل التضخم

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 09/11/24 Time: 10:13
Sample: 2004Q1 2023Q4
Included observations: 77

Lags	LM-Stat	Prob
1	3.261926	0.9530
2	4.867492	0.8457
3	9.151217	0.4234

يظهر نتائج اختبار LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة معدل التضخم السنوي ، ان كل مدد الابطاء غير معنوية عند مستوى 5% مما يعني قبول فرضية بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة معدل التضخم السنوي .

6- اختبار عدم ثبات تجانس تباين الخطأ لمعادلة التضخم

الجدول (8) نتائج اختبار عدم تجانس تباين الخطأ لمعادلة معدل التضخم

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)

Date: 09/11/24 Time: 10:13

Sample: 2004Q1 2023Q4

Included observations: 77

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
78.69998	96	0.9004

يظهر نتائج اختبار LM للكشف عن مشكلة عدم ثبات التجانس لتباين الخطأ، ان النموذج خالي من هذه المشكلة عند مستوى 5% حسب احصائية مربع كأي.

الاستنتاجات:

1. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث فقد تم اثبات صحة الفرضية.
2. يظهر البحث وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان المصرفي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2023).
3. يشير البحث إلى وجود تأثير سلبي للائتمان المصرفي الحكومي على معدل التضخم بينما يشير الائتمان المصرفي الخاص إلى وجود تأثير طردي.
4. أن القطاع الخاص كان يستحوذ على نسبة أكبر من الائتمان النقدي المباشر مقارنة بالقطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) خلال معظم سنوات الدراسة. إلا أن هذه النسبة بدأت تنخفض تدريجياً لصالح القطاع العام في السنوات الأخيرة، نتيجة انخفاض أسعار النفط وضعف الاستقرار الأمني.
5. بالنسبة للائتمان التعهدي، فقد كانت نسبة مساهمة القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) أكبر من نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال مدة الدراسة (2009-2023)، مما يشير إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان التعهدي.
6. أثبتت النتائج القياسية بأن النموذج المقدر يخلو من مشاكل الاختبارات التشخيصية (البواقي).

التوصيات:

1. بناءً على الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في البحث، يُمكن تقديم التوصيات التالية:
يجب على الحكومة العراقية وضع خطة شاملة لمكافحة التضخم والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد، من خلال السيطرة على الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.
2. تعزيز دور القطاع المصرفي الخاص في العراق، لذا ينبغي على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات فعّالة لتعزيز دور القطاع المصرفي الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية

- مستقرة وجاذبة فضلاً عن زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي وكذلك إصلاح النظام المصرفي الحكومي.
3. تحديث القوانين والتشريعات المصرفية لتتماشى مع المعايير الدولية.
 4. تطوير مهارات العاملين في المصارف الحكومية من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمرة.
 5. الحد من ظاهرة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ولذلك يجب على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات فعّالة للحد من ظاهرة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، من خلال توجيه الائتمان الحكومي نحو القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية، وتشجيع المصارف الحكومية على تقديم الائتمان للقطاع الخاص.

المصادر العربية:

1. ابكر، عماد يعقوب، شرف الدين، ابو القاسم عبدالله (2013)، سعر الصرف في السودان _ دراسة تحليلية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والشبكات العصبية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد للإحصائيين العرب، المحور الثالث .
2. الأعرج، طارق محمد خليل(2013)، اقتصاديات النقود والبنوك، نادي الدراسات الاقتصادية منشور على الموقع (www.econoda.org) .
3. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام(2020)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.
4. الجميل، سرمد كوكب(2002)، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، العراق .
5. الحوراني، أكرم محمود، و حساني، عبد الرزاق حسن(2014)، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
6. الخطيب، فاروق بن صالح، و دياب، عبد العزيز بن أحمد(2015)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة .
7. الربيعي، رجا(2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع ، عمان.
8. رجب، وضاح نجيب(2010)، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان .
9. الزبيدي، حمزة محمود(2001)، إدارة الائتمان المعرفي والتحليل الائتماني، ط1، دار الوراق، عمان-الأردن.
10. عاشور، احسان جبر (2013)، ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في العراق للمدة (1990-2011)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
11. العامري، سعود جايد مشكور(2014)، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، ط2، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان .
12. العاني، قتيبة عبد الرحمن(2013)، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن .
13. العبادي، عبد الناصر، وكراجة، عبد الحليم، والباشا، محمد(2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .
14. العبدلي، عابد بن عابد (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، العدد32، القاهرة .

15. العصار، رشاد، والحلبي، رياض(2010) ، النقود والبنوك، ط5، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن.
16. عناية، غازي حسين(2000)، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية .
17. مراحي، خديجة(2017)، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي.
18. مفلح، محمد عقيل(2009)، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
19. مهوس، حسين عطوان (2015)، سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد _ جامعة بغداد .
20. ميهوب، مسعود، وبركان، يوسف (2017)، محددات التضخم في الجزائر- دراسة قياسية(1990-2014)، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة – الجزائر، المجلد9، العدد27، ص.ص 29-45.
21. يوسف، حسن يوسف(2012)، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر.
المصادر الأجنبية:

1. Engle, R. F. and Grangre, C. W. (1987) "Co-integration and Error-Correction Representation, Estimation and Testing" *Econometrica*, vol.55, P.251.
2. Laura Alfaro a, Areendam Chanda c, Sebnem Kalemli-Ozcan b,d,Selin Sayek(2010): Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages :*Journal of Development Economics* 91.
3. Maitah,Mansoor,Zidan,Khalid and Nassir Ishneen(2012),The Utilizing of financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Bank, *Journal of Money, Investment and Banking*, Vol (24), No(12), Prague, Czech University
4. Rose, Peter S. & Hudging, Sylvia G .(2008), *Bang Management &Financial Services*, 7th Edition.